PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Qarar Al Masry**
DATE:	**9-March-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**30,000**
TITLE :	**Dr. Mohamed Moeet, 1st Assistant Minister of Health for Health Insurance Affairs: Egypt's Future: An Opportunity to Attract Foreign Investments**
PAGE:	**03**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Staff Report**

VANTAGE COMMUNICATIONS

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

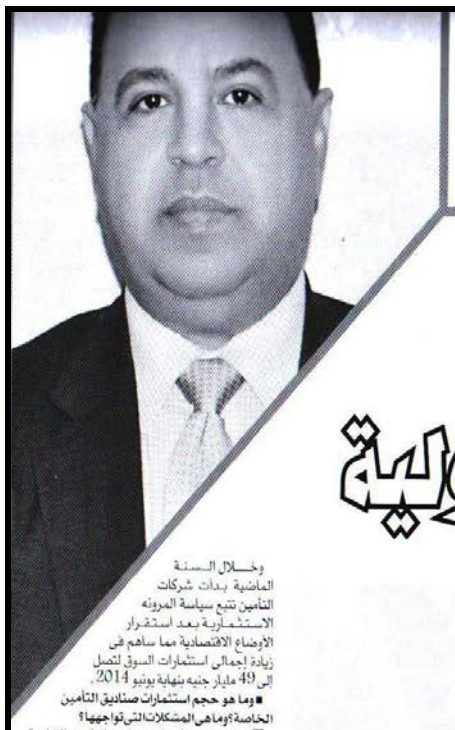

اجتماعات مكثفة بالتعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصرى للتأمين للوصول إلى الصيغة النهائية لقانون التأمين وأيضا لمناقشة عدة قضايا أخرى، على رأسها تأسيس شركة إعادة تأمين فى محاولة من الطرفين لانهاء إجراءاتها خلال العام الجارى. ومن الضرورى أن رأس المال لتلك الشركة لا يقل عن مليار جنيه. وأبرز معيط، عدة قضايا أخرى أثناء حواره ومنها استثمارات شركات التأمين والتى بلغت 49 مليار جنيه بنهاية يونيو 2014 وكيفية زيادتها، وأيضا حجم أموال صناديق التأمين الخاصة والتى ارتفعت إلى 40 مليار جنيه، وأهم المشكلات التى تواجه تلك الصناديق، وأكد أنه يتم حاليا التفاوض بين وزارة الصحة والاتحاد المصرى لشركات التأمين حتى تتمكن الدولة من الانتهاء من قانون التأمين الصحى الذى اعترضت عليه شركات التأمين لانه ينافسها بالخدمات التأمينية التى توفرها، خاصة أن القانون يعمل على توفير كافة الخدمات الصحية للمواطنين، لا سيما أن حجم الانفاق الصحى يبلغ 90 مليار جنيه سنويا و70 % من هذه القيمة ينفقها المواطنون من أموالهم الخاصة.. وإلى نص الحوار:

الدكتور محمد معيط.. مساعد أول وزير الصحة لشئون التأمين الصحى:

«مصر المستقبل».. فرصة لجنب استثمارات دولية

49 مليار جنيه استثمارات التأمين بنهاية يونيو 2014

40 مليار جنيه أموال صناديق التأمين الخاصة

90 مليار جنيه معدلات الإنفاق الصحى سنوياً

63 مليار جنيه ينفقها المواطنون على الصحة كل عام

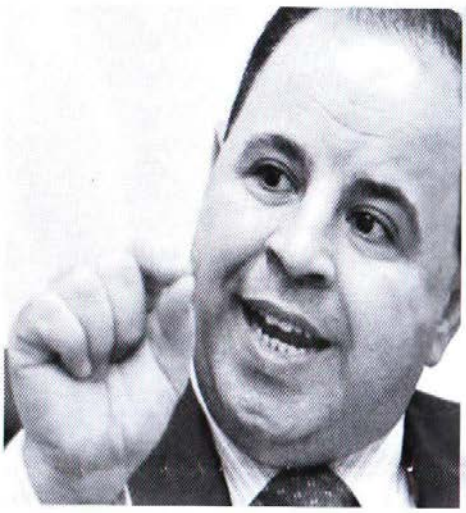

■ ماذا عن قانون التأمين الصحى الذى تسعى الدولة لإصداره؟ وهل ينافس شركات التأمين فى دورها؟

□ تسعى وزارة الصحة المصرية إلى الانتهاء من مشروع قانون التأمين الصحى لكافة المواطنين خلال الفترة القادمة، وهدف القانون الرئيسى توفير التغطية الصحية لكافة المواطنين، ومن المتوقع ان يكون هناك بعض الجوانب التى تؤثر على أداء وعمل شركات التأمين، ولذلك نسعى الوزارة بالتعاون مع الاتحاد المصرى لشركات التأمين إلى عقد عدة لقاءات لدراسته سوياً والاطلاع على كافة البنود التى تبرزها الشركات لاخذها فى الاعتبار ووضع الحلول الجذرية لها، حتى لا يعد القانون أحد الجوانب التنافسية لشركات التأمين.

ومن المفترض ان يتم عقد ورشة عمل بالتعاون مع الاتحاد المصرى لشركات التأمين لدراسة القانون خلال الشهرين القادمين.

■ وكيف تتمكن الدولة من استغلال مؤتمر «مصر المستقبل» لزيادة استثماراتها؟

□ يعد مؤتمر القمة الاقتصادية من أهم الملتقيات الاقتصادية بالدولة منذ سنوات عدة لتقديم كافة الفرص الاستثمارية وهو رسالة لبث الطمأنينة للمستثمرين، لا سيما أن الفترة الماضية عانينا فيها كثيراً من اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية، فيجب استغلال تلك الفرصة الكبرى والتوسع بكافة القطاعات الاستثمارية، خاصة أن مصر من الدول التى تتمتع بمزايا استثمارية ضخمة فى ظل التغيرات السياسية وأيضا الاقتصادية مع قيام وزارة الاستثمار بطرح التعديلات الاستثمارية الأخيرة التا تساهم فى تشجيع المستثمرين وضع أموالهم بالاضافة إلى تميزها بالكثافة السكانية، مما يزيد من احتياجاتهم التى تتطلب استثمارات جديدة، ومن تلك القطاعات التأمين الذى يحتاج إلى زيادة معدلاته.

وأيضا قطاع الصحة الذى تصل معدلات الانفاق به إلى 90 مليار جنيه سنويا، و70 % من هذه القيمة ينفقها المواطنون من نفقاتهم الخاصة، أى بما يعادل 63 مليار جنيه من القيمة الاجمالية، ولذلك هذا القطاع مازال يحتاج الكثير من الاستثمارات التى تهدف إلى استغلال هذه الأموال بشكل جيد.

وهناك العديد من القطاعات الاستثمارية الواعدة كالتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم، فكل هذه القطاعات شهدت تغيرات تشريعية كبيرة خلال الفترة الماضية، مما يمكنها من جذب الاستثمارات المختلفة.

■ والتعديلات المقترحة على القانون رقم (10) لعام 1989م الخاص بقطاع التأمين؟ ولماذا يتم تعديله؟

□ التعديلات مبادرة من إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بغرض تنشيط سوق التأمين فى مصر، لا سيما أن هناك حاجة لاستعادة دور الريادة لمصر بالقطاع التأمينى، بالإضافة إلى ضرورة بحث منظومة التشريع الحاكمة لصناعة التأمين والمعوقات التى تقف أمامها، والاتجاه نحو خلق بيئة ومظلة تشريعية لبعض المهن والفئات الجديدة بالقطاع غير الموجودة بالقانون كالوساطة والتأمين التكافلى والخبرة الاكتوارية وإعادة التأمين والتأمين متناهى الصغر.

ويتم التعديل لأن هناك بعض المواد التى تعيق العملية التأمينية ذاتها وتتسبب فى خلق المشكلات للجهات المختلفة بالقطاع، كما أن آخر تعديلات بالقانون كانت عام 2008م، ووفقاً للأسواق العالمية يجب أن يتم تعديد اى تشريع كل فترة أقصاها خمس سنوات.

ولقد بدأت مبادرة التعديلات من شهر أكتوبر الماضى ويتم حالياً اجتماعات بين الهيئة والاتحاد المصرى لشركات التأمين وعدة جهات أخرى كالوسطاء والشركات التكافلية وغيرها.

■ مؤخرا زادت مطالب الشركات بضرورة تأسيس شركة إعادة التأمين، فما هو موقف الهيئة؟

□ تعكف هيئة الرقابة المالية حالياً- قبل مغادرتى منصب النائب بها- على دراسة تأسيس شركة الاعادة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد المصرى للتأمين، وذلك عن طريق الاجتماعات المكثفة بين الطرفين، أملا فى أن يتم الانتهاء من المراحل التأسيسية خلال العام الجارى إذا استمرت وتيرة العمل والجهد بنفس المستوى الحالى.

■ ما هو رأس المال المقترح لتأسيس شركة إعادة تأمين قوية؟

□ يجب ألا يقل رأس المال عن مليار جنيه، وذلك هو الحد الأدنى لتأسيس شركة إعادة تأمين تتمكن من تلبية احتياجات سوق تأمينية ضخمة كالسوق المصرية.

■ وماذا عن استثمارات شركات التأمين بالبورصة فى ظل عدم استقرار مؤشراتها؟

□ لم تتخط النسبة المسموحة لاستثمار شركات التأمين أموالها بالبورصة 30%، كما أن الهيئة العامة للرقابة المالية تحدد أوجه الاستثمار الخاصة بالتأمين وذلك لأوجه بعيدة عن المضاربة فى الأسهم ولكن أغلبها بأذون الدين العام وأذون الخزانة والتى ينخفض بها حجم المخاطرة، وذلك حفاظاً على أموال العملاء، وذلك إلى جانب الودائع البنكية التى تصل نسبة الفائدة بها إلى 15 %.

وخلال السنة الماضية بدأت شركات التأمين تتبع سياسة المرونه الاستثمارية بعد استقرار الأوضاع الاقتصادية مما ساهم فى زيادة إجمالى استثمارات السوق لتصل إلى 49 مليار جنيه بنهاية يونيو 2014.

■ وما هو حجم استثمارات صناديق التأمين الخاصة؟ وما هى المشكلات التى تواجهها؟

□ يتعدى حجم أموال صناديق التأمين الخاصة الـ40 مليار جنيه، وأهم مشكلاتها عدم التمكن من استغلال تلك الأموال بالقنوات الاستثمارية الجيدة التى تحافظ عليها وتضاعف أرباحها، لاسيما أن اغلب الصناديق تحفظ اموالها نقداً ومع زيادة معدل التضخم يقلل ذلك من قيمتها، ولذلك من المستهدف خلال الفترة القادمة مد تلك الصناديق بالخبراء ومديرى الاستثمار لاستغلال أموالها علا الوجه الأمثل من الناحية الاستثمارية.

■ وما الذى تقوم به الهيئة لتحسين أداء تلك الصناديق؟

□ دور الهيئة ينحصر فى عدة اتجاهات أهمها إمدادها بمديرى الاستثمار، والتأكد من التزامها بالنسب الاستثمارية المصرح بها بالقنوات المختلفة حيث لا تزيد على 20 % للأسهم والسندات، و5 % للاستثمار بالشركة الواحدة.

والملاءة المالية لتلك الصناديق وقدرتها على الالتزام نحو اعضائها، والتأكد من التزام إدارة الصندوق بالنظام الأساسى له المعتمد من قبل جمعيته العمومية.

■ من وجهة نظرك، ما هى أهم المشكلات التى يعانى منها قطاع التأمين؟

□ لا يمكن حصر كافة المشكلات لاسيما أن الأوضاع الحالية تزيد من الأعباء التى تقع على ذلك القطاع، ولكن معوقاته الأساسية تنحصر فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية الحالية والتى تزيد من الأخطار والتعويضات اللتين يتحملهما القطاع، بالإضافة إلى غياب شركة الاعادة من السوق المصرية، إلى جانب بعض المعوقات التشريعية ووجود الكيانات الجديدة التى تحتاج إلى نصوص تشريعية حتى لا تؤثر بالسلب على أداء الشركات وعلى رأسها شركات الرعاية الصحية وأعمال الوساطة وغيرها.

■ ما نسبة مساهمة قطاع التأمين بالناتج القومى؟ وكيف يتم زيادة هذه النسبة؟

□ يساهم قطاع التأمين بنسبة 1 % بالناتج القومى، وذلك خلال الأوضاع الحالية، وتهدف الهيئة إلى الوصول لنسبة 2 %، وذلك على مدار خمس سنوات بعد تنفيذ الإجراءات التى تستهدفها الهيئة خلال الفترة القادمة.